

حوار مع وزير الشؤون الخارجية عثمان صالح



أجرت وسائل الإعلام المحلية حوارا مستفيضا مع معالي وزير الشؤون الخارجية السيد/ عثمان صالح، سلط فيه الاضواء على النشاط الدبلوماسي الارترري على الصعيد الاقليمي والقاري والدوالي. وفيما يلي نص الحوار:

معالي الوزير في الآونة الأخيرة قام الوفد الإرتري العالي المستوى بجولة في عدد من الدول الإفريقية، كما نقل رسائل من الرئيس أسياح أفورقي الى تلك الدول. ماهي المصالح المشتركة بيننا وبين تلك الدول؟ وما المؤمل من تلك العلاقات؟

قمنا في بحر الشهور الثلاثة أو الأربعة الماضية، بزيارة عدد من الدول الإفريقية هي: مصر، وكذلك تشاد، ورواندا. وتهدف الزيارات بالأساس إلى رفع مستوى العلاقات وتقويتها. وفي هذه المرحلة ومن أجل تقوية العلاقات مع تلك الدول أيضا حملنا رسائل الرئيس أسياح أفورقي إلى قادة تلك الدول. مع ان التواصل عبر الرسائل مستمر، حيث يتم ايصال رسائل الرئيس أسياح أفورقي إلى قادة الدول عبر مختلف الطرق. فمثلا تم بعث الرسائل إلى القادة الأفارقة بمختلف الوسائل، حول موضوع إعادة هيكلة الإتحاد الإفريقي، وذلك نظرا لأهمية الموضوع. وتم شرح موقف إرتريا ورؤاها حول القضية بشكل عام. وهذا التواصل الدبلوماسي في حد ذاته له دور إيجابي في العلاقات الثنائية بين الدول. حيث تتواجد سفاراتنا في عدد من الدول، منها: مصر، و السودان، و جنوب السودان، وأوغندا، وكينيا، وكذلك في جنوب إفريقيا. وأيضا في ليبيا. بشكل عام فإن الدول التي لنا فيها سفارات ليست قليلة، كما يوجد لدينا ممثلية دائمة في الإتحاد الإفريقي. لذا فإن علاقاتنا الدبلوماسية متواصلة مع كل تلك الدول، لا سيما المؤثرة منها. وإذا كانت هناك في القارة الإفريقية نحو 53 دولة فإن ما نتواصل معها بشكل واسع مع عدد م? الدول، وأن تواصلنا أكثر يتم مع الدول التي لنا بها سفارات. وقد حققنا نجاحات دبلوماسية مقدره.

في الشهر الماضي عقد مجلس الأمن جلسة لمراجعة قرار الحظر المفروض على إرتريا. وعلى الرغم من التأكد على مدار أربعة أعوام متتالية بعدم القدرة على ايجاد ادلة تثبت الإتهامات بدعم إرتريا لجماعة الشباب. إلا أن الحظر الجائر تم تمديده لعام آخر. ماهي الحكاية؟

القول بأن الحظر تم تمديده لعام واحد قد لا يكون دقيقا، فربما يمدد لأكثر من ذلك. وأفضل ما يقال أنه مدد. لكني إذا ما اردت الرد على التساؤل عن الكيفية التي فرض بها الحظر على ارتريا، فأقول كان هذا الحظر نتاجا للحيرة واليأس عما يمكن فعله لإسكات ارتريا عن اثاره قضية الحدود، التي انتهت بشكل قانوني، وتم بالفعل ترسيم تلك الحدود، ووزعت الخرائط على كل المؤسسات الدولية وعلى المعنيين. وفي مثل هكذا وضع كان الحظر هو الخيار الأفضل بالنسبة لهم. بهدف شغل ارتريا بقضايا جانبية والزج بها في اشكالات أخرى. حتى لا تتحدث عن حقها الثابت بشكل قانوني. بدأ فرض الحظر في 2009 ومتواصل حتى اليوم، وقد تتالت قرارات حظر اخري. وكان ذلك الحظر الذي اعتمده مجلس الأمن تحت رقم 1907. يدعو ان ارتريا دفعت بالف في جندي لدعم منظمة الشباب الصومالية، كذلك احتلال ارتريا لأراضي جيبوتية. وكانوا على عجلة من امرهم في استصدار القرار. دون الانتظار لأي توضيح من القيادة الإرترية حول الأمر. وبعثوا بالتقرير إلى الأمم المتحدة، ومن ثم مجلس الأمن، ليصدر قراره بالحظر الظالم، عشية عيد الميلاد. وكانت هذه العملية تتم بتدبير من الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن لهذه الإتهامات اي سند قانوني أو ادلة حقيقية. ولا يمكن لأي ادعاء أن يثبت قضية دون اثبات. ولا يمكنهم مقاضاتنا بشكل قانوني دون ان يمتلكوا أي دليل للإدانة. وبالتالي كان قرار الحظر جائرا ويمثل اعتداء سافرا. وقد أقاموا لجنة اطلق عليها لجنة المراقبة لإعطاء الشكل القانوني لمساعدتهم في جمع الأكاذيب وتلفيق التهم. وأن ترفع التقارير عبر تلك اللجنة، ومن ثم اعتماد تلك التقارير واصدرا قرارات الحظر استنادا إلى تلك التقارير. تلاه قرار الحظر في عام 2011م، وإذا كان قرار الحظر في عام 2009م يشتمل على عقوبات في حظر شراء الأسلحة، او نقلها الى الآخرين، وكذلك تجميد الأموال والأصول المالية، واصول اموال المسؤولين ومنع سفر بعض شخصيات الدولة. أما ما صدر في عام 2011م في قرار المجلس رقم 2023 كانت العقوبات تستهدف الجانب الإقتصادي، من قبيل حرمان ارتريا من نسبة 2% التي يدفعها الإرتريون في المهجر. أو أي تحويلات للعملة الصعبة. كذلك العمل على مراقبة عوائد التعدين في بيشا، بدعوى أن ارتريا تستخدم عوائد التعدين في تمويل نشاطات معادية للأمن والإستقرار. وذلك بهدف أن تكون ارتريا رهينة ازمان اقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد حاولنا في البدء توضيح عدم قانونية هذا الحظر، وعدم استناده الى أي أدلة وبراهين. وقد استقبلنا في بداية الأمر لجنة المراقبة تلك لمرتين دون الإعلان عنها باعتبارها غير قانونية. وقد قيل لنا في الفترة الماضية أن ما اتخذ من قرار حظر كان بسبب رفضكم للجنة المراقبة تلك. لكن وكما تابعنا واصلت اللجنة تقديم تقاريرها الملفقة. وكما رأينا ان اهم سبب استند اليه المجلس لإستصدار قرار الحظر رقم 2023 كان بدعوى ان إرتريا نقلت السلاح الى الشباب عبر ثلاث طائرات الى بيديا. وهذا يصبح جليا أن الحظر لا يهدف إلا الى الهاء ارتريا عن الحديث في قضية الحدود. وكما قيل لنا أنكم ستظلون تحت الحظر حتى تقبلوا بلجنة المراقبة. وإذا كانت هناك بعض الإشارات الصادرة منها التي تقول إن ارتريا لا علاقة لها بالشباب، إلا أن لجنة المراقبة لا يمكنها المجيء الى إرتريا إلا إذا تخلت عن أكاذيبها في إعداد التقارير. اما أن تواصل هذه اللجنة تقاريرها دون اي دليل، وعليها تبني قرارات الحظر. فلا يمكننا قبول مثل هذه اللجنة بأي حال من الأحوال. وبما أنهم يعرفون حق المعرفة أن كل ما ادعوه علينا وبنيت عليه قرارات الحظر ضدنا منذ عام 2009م كان محض افتراء. لذا نحن نطالبهم أولا بمراجعة وتقييم ما قاموا به والإعتراف بخطئهم. قالوا حسنا اننا بصدد اجراء مراجعة، كان هذا في عام 2016م لكنهم حتى اليوم لم ياتوا بجديد. وفي حال لم يتمكنوا من ذلك، فليس بوسعنا أن نتعامل مع هذه اللجنة. وهم أنفسهم في حالة حرج في كيفية الخروج من هذه الورطة. لأنهم غير قادرين على الرد على أي أسئلة حول المعلومات المفبركة التي يوردونها، وقد عملنا على المشاركة في الإجتماع السابق لمجلس الأمن. وبالتالي أو ضحنا وجهة نظرنا، وفندنا تلك الأكاذيب. لذا فإن ما هو مؤكد أن الحظر تم تمديده، ربما لأشهر أو لعام أو أكثر، ليس هناك شيء مؤكد.

هناك حملات واسعة لتوجيه تهمة بانتهاك حقوق الإنسان إلى إرتريا، ما هي دوافع هذه التحركات؟ وماهي الأهداف التي ترمي إليها؟ وما هو موقف حكومة إرتريا من قضايا حقوق الإنسان؟

لإرتريا موقف واضح حول قضايا حقوق الإنسان، إذ أن الشعب الإرتري ناضل لإثبات حقه في الحرية. فالشعب الإرتري له كامل الحقوق، سواء حقه في التنمية، وحقه في التطور، وحقه في الحياة. حيث يعيش في وطن تسوده العدالة الإجتماعية. كما سعت الحكومة الإرترية لتحقيق وتوفير كل ما يتطلبه حقوق الإنسان، بما لديها من امكانات. حيث عملت على نشر مؤسسات التعليم في مختلف ارجاء الوطن، ولا زال الجهد متواصل. كما تشهد المؤسسات الصحية تطورات ملحوظة في شتى المواقع. كذلك خدمات المياه، و ايصالها الى كل ناحية، كما أن كميات المياه التي تم تخزينها ليست قليلة، والتي يمكن الاستفادة منها في مختلف المناشط. بالإضافة الى ذلك تتواصل الجهود لفتح المزيد من الأسواق والمحال التجارية. لذا فإن الحكومة الإرترية تعمل جاهدة لتوفير كل متطلبات الإنسان، وحماية حقوقه في الحصول على الخدمات الإجتماعية. لأن معنى الحقوق، يتضمن الحقوق الإجتماعية والاقتصادية والسياسية. إلا أن ما يسوقونه من ذرائع جديدة باسم حقوق الإنسان، تأتي نتيجة احساسهم بتراخي قبضة الحظر مع مرور الوقت، حيث فكروا باختلاق فرية جديدة من زاوية حقوق الإنسان. وبالتالي تم عرض الإتهام في اجتماع منظمة حقوق الإنسا؟، حضرته نحو 193 دولة، وكان مخصصا لتقديم أي دولة تقريرا عن وضع حقوق الإنسان فيها. حيث كان توجيه اتهام مباشر الى ارتريا من بين كل الدول في تلك اللحظة أمرا مفاجئا للجميع، ولم تكن هناك فرصة للرد عليه. لذا كان الأسلوب غير قانوني وغير مقبول. وبما أن المنظمات الدولية تقع تحت مراقبة وسيطرة الدول الكبرى. فإن استقلاليتها ومبادئها معطلة. كذلك باقي الدول ونسبة لما عليها من مؤثرات، لم تكن لها جراءة لتقول أن هذا التصرف خاطئ. لذا فإن الدول الكبرى تتصرف وفق هواها، وتحرك المنظمات الدولية والإقليمية كيفما تشاء. وبما أنها راغبة في توجيه الإتهام إلى إرتريا، فلا بد من انجاز ذلك. وعندما أخذ القرار الأول في الثلاثي، كان لا بد من اثاره المشاكل من خلال فبركة من نوع آخر. أفاموا لجنة خاصة للتقارير، تسهل من مهمة جمع ما يريدون من تقارير. وهذا ديدنهم من قبل، حيث اختاروا شخصية تدعى (شيللا) من اجل متابعة وتقديم تقارير خاصة. "مقرر خاص" هذه الخطوة ايضا لم تكن قائمة على اسس قانونية، لذلك لم نعترف بهذا المقرر. وبدلا من أن تعتمد على وقائع حقيقية، سعت لجمع معلومات باجراء مقابلات مع كل من تعتقد ان له موقف معاد من إرتريا. فعملها كان مرتبط مع اثيوبيا؟ وحببوتي. فكل التقارير التي تعدها، لها علاقة بالأمن الوطني الإثيوبي، وتعمل بالتفاهم معهم. وبالتالي قدمت كل كذاب كشاهد. وتحدث التقرير بشكل عام عن أعداد المشاركين في الإستجواب، دون تحديد الأسماء. فكانت نشطة في اتجاه تضخيم وتقوية الإتهامات الموجهة، ولم تكن معنية بالبحث عن حلول للإشكالات. إذ كانت تقدم تقاريرها المغلوطة الى جنيف بشكل دوري.

في هذه المرحلة تحرك شعبنا للتصدي لتلك المؤامرة الهادفة إلى عزل ارتريا، ونحن بجانبنا لن نألوا جهدا في مواجهة هذه المؤامرات بكل ما لدينا من إمكانيات. وخاصة التحرك عبر العلاقات الثنائية بين الدول، والتعاون مع المنظمات والجمعيات الدولية المختلفة، للحد من أثار الحظر. كما دعموا الخطوة بتكوين هيئة التحقيقات الخاصة، حتى يمكنهم عبرها تقديم تقارير بشكل أكثر قوة. وتعمل الهيئة مع المقررة الخاصة. وبالتالي جمعت كل التقارير التي أعدها وقدمتها للمجلس، وعبر تلك التقارير تم رفع الدعوى ضدنا. لكن لم تجد تلك الدعاوي تجاوبا. كان تقريرهم مليء بالإساءات والشتم. يأتي هذا التصرف إرضاء لأولياء نعمتهم الذين كفوهم بهذه المهمة. من خلال فبركة الإساءات والتهديدات من اجل تخويف الحكومة الإرترية، وأملا في تحقيق اهدافهم الرامية إلى تغيير النظام. إلا انهم لم يحققوا شيئ من تلك الاهداف. وفي هذا العام ايضا حاولوا إعادة الكرة لكنهم لم يحققوا أي نجاح. والأن ايضا تم تقديمها في المجلس العمومي لمنظمة حقوق الإنسان. من اجل أن يقدموا لمجلس الأمن، لكنها لم تجد أي تجاوب. وهكذا اصبحوا يواجهون الفشل تلو الفشل. ورغم أن محاولاتهم المتواصلة لتدارك هذا الفشل، إلا أن ما يقومون به من اجتماعات وحملات، لا يشارك فيها إلا كل من له

موقف معادي من إرتريا، ليس لها أي أثر، وقد تجاوزهم الزمن. لذا نحن الآن تخطينا تلك المرحلة، ودخلنا في مرحلة أفضل. لأن كل المخططات التي سعو لتدميرها انطلاقا من أطماعهم في تغيير النظام، لم تحقق أي نجاح. رغم كل ما قاموا به من جهد عبر شتى الوسائل. والتي منها تفريغ إرتريا من شبابها، حتى لا تتمكن من انجاز برامجها التنموية، وحتى لا تجد من يدافع عنها في المستقبل. وقد شاركت كل المؤسسات الكبيرة في هذا التآمر بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة. والمنظمة الدولية لشؤون اللاجئين. والتي ادعت انها أعدت تقريرا حول الأوضاع في إرتريا، وعرضت ما قالت عنها نتائج بحث. والتي اتخذتها اوروبا مبررا لإعلان أنها على سوف تمنح الإرتريين حق اللجوء السياسي بشكل سريع، حتى يبدأ الشباب بالتوجه الى هناك. وهذا أدخل الشباب في إشكالات خطيرة. وكان من نتاجه ازدهار ظاهرة الإتجار بالبشر. واصبح الشباب ضحية هذه المؤامرة، من هلاك واعاقة ومعاناة كبيرة. ورغم كل ما لحق بهذا البلد وبمواطنه من اذى جراء هذه السياسات، إلا أن إرتريا تصدت لهذه المؤامرات وافشلتها. حيث اتبعت الحكومة الإرترية استراتيجية للتصدي منذ أن بدأ فرض الحظر عام 2009م وعملت على اشراك أبناء الشعب في الداخل والمهجر في هذه الاستراتيجية. وقد عبرت الجماهير الإرترية عن تصديها لهذه القرارات، وأن هذا التصدي كشف زيف الإتهامات. وقد تجلى ذلك في التجمعات الكبيرة، مثلا نظمت الجموع مسيرة سلمية في جنيفا شارك فيها اكثر من 11 الف مواطن. وكذلك في امريكا في سان فرانسيسكو، وواشنطن، تجمع نحو 15 الف مواطن في يوم واحد. ومثله في استراليا. لم يفوت الشعب مناسبة أو حدث الا وعبر عن تصديه ورفضه لتلك المؤامرات بشكل منظم. ولا زال يواصل جهوده لإفشال أي مخطط معادي.

لدينا علاقات مع الدول الأوروبية. لاسيما الزيارات بعد 2013م من اجل حثهم على زيارة إرتريا، والوقوف على حقيقة الواقع بشكل مباشر. حيث قام عدد منهم بزيارة إرتريا. وبالتالي أخذت الرؤية داخل اوروبا تتضح أكثر. وبالتالي توصلنا معهم إلى عدد من التفاهات من اجل التعاون. كذلك لدينا علاقات جيدة مع الدول الآسيوية المختلفة، سواء مع اليابان، أو الصين، أو الروس، أو الهند، وغيرها من الدول. ونتطلع الى المزيد من التعاون مع تلك الدول. ولنا برامج تعاون مشتركة مع الهند، والصين، ولا زالت متواصلة.

أما امريكا وباعتبارها الجهة التي تبنت سياسة الإساءة الى إرتريا، وعملت على خلق الإشكالات ووضع العراقيل أمامها. ودفعت باتجاه اصدار قرارات الحظر ضد إرتريا، لم يكن بالإمكان ايجاد علاقات ودية معها في العقد الماضي. وإن كنا قد بدأنا مؤخرا عدد من اللقاءات المباشرة معهم. وهناك مؤشرات ايجابية، وسوف تتواصل تلك اللقاءات، هنا وهناك. وسوف نبذل الجهود للحد من الروح العدائية، حتى يمكن الوصول الى تعاون ثنائي. وقد تحدثوا هم انفسهم عن هذه الخطوات. والأسئلة التي يثيرونها هي أراضينا السيادية التي تحتلها إثيوبيا، وكذلك قضية الح?ر. من جانبنا نوضح مدى علاقاتنا بالدول المحيطة، وتطلعنا ليسود السلام ربوع المنطقة. وأن إرتريا لها دور ايجابي في تعزيز السلام والإستقرار في المنطقة. وقد عبروا عن قبولهم بحقيقة هذا الدور. والشيء الذي لا حظوه هو أن إرتريا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تنعم بالسلام والإستقرار.

معالي الوزير ما ذا عن علاقاتنا مع روسيا؟

لدينا علاقات واسعة مع روسيا، وهي غير محصورة في المجال السياسي والدبلوماسي فقط، وانما تشمل المجالات الاقتصادية والثقافية. كما أن مواقف روسيا في مجلس الأمن مميزة عن بقية الدول. وهي تكشف اخطاء ونواقص الدول الأخرى. لذا فإن روسيا من الدول المساندة لنا، فعلاقتنا معها قوية نفكر في تعزيز العلاقات اكثر بما يفوق العمل الثنائي بيننا.

كيف تقيم أنشطة منظمة ايغاد وهل تسير وفق الأهداف والمبادئ التي اسست المنظمة من اجلها؟ وما ذا ينبغي عمله حتى يتحقق التغيير المنشود في المنطقة؟

عند تأسيس منظمة الإيغاد كانت ارتريا احدى الدول المؤسسة لها. بل كان لها الدور الأكبر في تأسيسها، لا سيما في تحويل مهامها وتعديل اسمها لتصبح منظمة تعمل لإرساء السلام والإستقرار في المنطقة، وتحقيق التكامل الإقتصادي. كهدفين أساسيين. إلا أن المنظمة حادة عن مبادئها وأهدافها ولم تتمكن من انجاز اي شئ منها. وأول خطأ وقعت فيه منظمة الإيغاد في الوقت الذي تفاقمت فيه مشكلات الصومال، وقرارات بوش إعلان الحرب على الإرهاب، وتعهد اثيوبيا بدعم تلك الخطوة. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد اصدر قرار رقم 1725 يمنع بموجبه تدخل الدول المجاورة في الشأن الصومالي. في هذه المرحلة منظمة الإيغاد وبدلا من أن تحترم قرار مجلس الأمن، اختارت الإنحياز إلى موقف امريكا واثيوبيا، وبالتالي دخلت المنظمة في حظيرة امريكا، ودخلت الى الصومال. في تلك المرحلة قررنا تجميد عضويتنا في الإيغاد. ومنذ تلك اللحظة لم تستطع منظمة الإيغاد القيام بأي دور. سواء في مشكلة الصومال التي حشرت أنفها فيها، ولم تتمكن من تحقيق السلام هناك. كذلك عندما برزت مشكلة جنوب السودان، حيث كان دورها سالبا ناهيك عن تحقيق السلام. وهكذا في مختلف المواقع. كما أن مستوى ثقة الدول الأعضاء في المنظمة نفسها سواء كينيا أو أوغندا، اخذ يضعف مع الوقت. واصبح اعتمادهم في تجمع دول شرق افريقيا. لذا فإن الساحة اصبحت خالية لنظام وياني. فكل العاملين في المنظمة هم من الوياني. وبالتالي فإن منظمة ايغاد اصبحت تعمل كجزء من النظام الإثيوبي. ولا وجود لمنظمة الإيغاد المعروفة. فنحن مثلا وجهنا لهم رسالة في عام 2010 تؤكد فيها استعدادنا لتفعيل عضويتنا بشكل رسمي، وقد قبلت السكرتارية العامة للمنظمة ذلك، إلا أن نظام وياني رفض الفكرة. ولم يكن بمقدور الدول الأخرى مناقشة الوضع. لأن ايغاد اصبحت اداة في يد وياني، وعبرها كانت تمر الفبركات ضد ارتريا لرفض الحظر. حيث اصبحت شريك اساسي لإثارة المشاكل واشعال الحرائق في المنطقة. وليس عامل من عوامل السلام والإستقرار. وبالتالي لا وجود لها.

حسنا معالي الوزير بما أن مسارات التنمية تشمل الإرتريين في المهجر، ما هي جهود الحكومة الإرترية لضمان إحترام حقوقهم، والإستفادة من الفرص المتاحة لهم في البلاد التي يقيمون بها، من تعليم وعمل؟ وما شكل هيكلنا الإداري، واشراك هؤلاء المواطنين في مختلف برامج التنمية الوطنية؟ وكيفية اسهامهم في المشاريع الإستثمارية والتجارية؟

إن التواصل قائم مع شعبنا في الخارج، سواء في أوروبا، أو امريكا، أو الشرق الأوسط، أو اسيا. وهناك مسؤولين سواء من الحكومة أو الحزب يساعدون في توجيه وتنظيم كل المقيمين في تلك البلدان، والعمل على اشراكه في كل المناشط الوطنية. وما رأيناه من نشاط جماهيري في اطار التصدي لقرارات الحظر، كان لتلك القيادات دور كبير في توعية وكشف أهداف المؤامرة، ومن ثم تحفيز الشعب وتنظيمه. والعمل على الإسهام في العمل الدبلوماسي. وتطوير الدبلوماسية الشعبية. بالتواصل مع كل المؤسسات التي لها تأثير في تلك البلدان من برلمانيين، واعلاميين، ومتفقين، وغيرهم. علاوة على النشاط وسط التجمعات بمختلف أشكاله. لذا تعتبر اسهامات الشعب كبيرة في شتى المجالات. وقد ظل الإرتريون في المهجر يواصلون دعمهم لوطنهم، وذويهم. ويمكن ان نذكر التحديات والعوائق التي واجهت جهودهم، نتيجة بنود الحظر الجائر التي تمنع اي تحويلات مالية، وحتى دفع الـ 2% ما كان له تأثير سلبي في مستوى اسهاماتهم في دعم وطنهم. لكن هناك مساعي لحل هذا الإشكال.

أما فيما يخص مشاركتهم في البرامج الإستثمارية، فيتم بشكل يتناسب مع الأوضاع الداخلية، ومهما يكن فلدينا الكثير من الإرتريين المستثمرين يقومون بالإستثمار في عدد من الدول المجاورة، نجد مثلا في جنوب السودان

أو يوغندا، أو جنوب أفريقيا، أو انغولا، أو دبي. ونحن من جانبنا نشجع أي ارتري للإستثمار في أي مكان، وليس شرطاً ان يستثمر في ارتريا فقط. بل له الحق في الإستثمار في ارتريا، وخارج ارتريا. وفي ارتريا، هناك مجالات اعطتها الحكومة الأرترية الأولوية في الإستثمار. ومن له الرغبة في الإستثمار في تلك المجالات يمكنه ذلك. ويعتبر الإستثمار في المجال الزراعي في مقدمة المجالات التي يفضل الإستثمار فيها، لا سيما بعد الجهود التي بذلت لتخزين المياه اللازمة. وفي المرتبة الثانية نجد الإستثمار في مجال المواصلات. كذلك مجال الطاقة. وهكذا تتابع الأولويات. وهناك العديد من الإرتريين ممن عبروا عن رغبتهم للإستثمار في وطنهم.

أصبحت قضايا الهجرة والإتجار بالبشر في هذه المرحلة من أكثر القضايا تداولاً واثارة في العالم، وكانت من أهم أجندة الإجتماع الذي عقد مؤخراً، بين القادة الأفارقة والأوروبيين، ما هي تأثيراتها المباشرة علينا؟ وما هي الجهود التي تبذل لمواجهة سياسة أوروبا الرامية إلى الترحيب باللاجئين الإرتريين؟

لقد أثرت هذه النقطة في الإجتماع، إذ كانت ظاهرة الإتجار بالبشر تعني العبودية، وقد شاهد العالم ما حدث في ليبيا. حيث عرض الناس في مزاد علني في سوق النخاسة. وكان الرئيس اسياق أفورقي قد بعث في عام 2013 رسالة الى بان كي مون، اوضح فيها ان الموضوع يمثل الرق بعينه. لنجد اليوم الحديث عن الموضوع بشكل علني. ويتم الحديث بإعادة هؤلاء الناس الى أوطانهم. أعدادهم ليست قليلة، ربما يصلون الى نحو 34 الف انسان. وفيهم أعداد من الإرتريين. هناك مساعي لإعادتهم، وكانت لعدد من الدول موقف من أن الإعادة لا بد أن تتم برغبة الشخص، حيث ان اعادته دون رغبته قد تدفعه مرة اخرى لتكرار المحاولة. مقابل من يرى باعادتهم على كل حال. علاوة على تواجد هيئات أوروبية لحقوق الإنسان. وتم نقل الموضوع للمزيد من المناقشة والحوار في المستقبل. وسنتابع التقارير الكاملة عن الإجتماع.